

## أثر السياسة النقدية في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تحليلية للمصارف الإسلامية في سورية للفترة (2011-2024)

محمد فادي عبد المنعم شقفة<sup>1</sup>.

( الإيداع: 23 تشرين الثاني 2025، القبول: 10 آذار 2026 )

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر السياسة النقدية في ربحية المصارف الإسلامية في سورية للفترة (2011-2024)، وقد تمّ قياس الربحية من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)، وبواقع بيانات ربع سنوية مستخرجة من القوائم المالية للمصارف الإسلامية المدروسة وهي (بنك البركة، بنك الشام، البنك الدولي الإسلامي)، حيث تمّ إجراء التحليل الإحصائي لبيانات هذه المصارف للسلسلة الزمنية (2011-2024) باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)، وذلك بإجراء التحليل للمصارف الإسلامية ككل بإتباع منهجية (PANEL DATA). وقد أظهرت الدراسة تأثر ربحية المصارف الإسلامية المدروسة بالسياسة النقدية المتبعة في سورية، وعدم وجود أثر معنوي على المدى قصير الأجل للعرض النقدي في العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية المدروسة، في حين يتحول إلى أثر إيجابي على المدى طويل الأجل، كما يوجد أثر معنوي سلبي لسعر الصرف في معدل العائد على حقوق الملكية على المدى قصير الأجل في المصارف الإسلامية المدروسة، وبقيّ ذات الأثر السلبي على المدى طويل الأجل.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الربحية، العائد على حقوق الملكية، المصارف الإسلامية.

<sup>1</sup> - دكتوراه في التمويل والمصارف. – كلية الاقتصاد

## **The impact of monetary policy on the profitability of Islamic banks An analytical study of Islamic banks in Syria for the period(2024-2011)**

**Mohamed Fadi Abdel Moneim Shockfah<sup>1</sup>.**

**( Received: 23 November 2025, Accepted: 10 March 2026)**

### **Abstract:**

This study aimed to determine the impact of monetary policy on the profitability of Islamic banks in Syria for the period (2011-2024). Profitability was measured through the return on equity (ROE) index, and based on quarterly data extracted from the financial statements of the Islamic banks studied, which are (Bank Al Baraka, Levant Bank, and the International Islamic Bank), where the statistical analysis of these banks' data for the time series (2011-2024) was conducted using the statistical program (EViews10), by conducting the analysis for Islamic banks as a whole following the DATA (PANEL) methodology.

The study showed that the profitability of the Islamic banks studied is affected by the monetary policy followed in Syria, and there is no significant effect in the short-term of the money supply on the return on equity in the Islamic banks studied, while it turns into a positive effect in the long-term, and there is also a negative moral effect. The exchange rate has a significant impact on the short-term return on equity in the Islamic banks studied, and the same negative impact remains in the long-term.

**Keywords:** monetary policy, profitability, return on equity, Islamic banks.

---

<sup>1</sup>- PhD in Finance and Banking. – Faculty of Economics

## 1- المقدمة:

تُعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية نظراً للدور الهام الذي تؤديه في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، إلا أن تطبيقها يختلف من دولة إلى أخرى وذلك حسب وضع الاقتصاد وامكاناته في الدولة، كما أنها قد تختلف في الدولة الواحدة مع اختلاف المراحل الزمنية تبعاً لأهدافها ولمستوى التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي والظروف التي أدت إلى ظهور هذه الأهداف، وتبرز أهمية هذه السياسة في أوقات الأزمات الاقتصادية لما تتميز به من سرعة عالية في التكيف مع مختلف الأوضاع الاقتصادية، حيث أنها سياسة فعالة ومباشرة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التأثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في المؤسسات المالية والتأثير في الجهاز المصرفي وتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية الكلية.

وتُعد المصارف الإسلامية جزء من الجهاز المصرفي ولا ينفصل عنه في أحكامه وقواعده وتنظيمه وإشرافه ورقابته، وبالرغم من الاختلاف الجوهرى بينها وبين المصارف التقليدية في معاملاتها المرتكزة على أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أنها تخضع لإشراف ورقابة المصرف المركزي بنفس الأسلوب والأدوات التي تخضع لها المصارف التقليدية، كما أن هذا الاختلاف في طبيعة عمل المصارف الإسلامية والتقليدية يؤثر على آليات تأثير السياسة النقدية، لا سيما وأن معاملات المصارف التقليدية تتأثر بالتغير في سعر الفائدة بينما المصارف الإسلامية تتأثر بمعدل توزيع الأرباح في عقود المشاركات (المضاربة والمشاركة) وبنسبة هامش الربح في عقود (المراجحة، الإجارة....)، وبالتالي فإن قنوات التأثير التقليدية مثل سعر الفائدة وقناة الائتمان المصرفي (القروض) تفقد من فاعليتها في ظل نظام نقدي مزدوج.

## 2- مشكلة الدراسة:

تُعد الربحية هدف استراتيجي يُمكن المصرف من النمو والاستمرار، كما أنها واحدة من أهم الأهداف التي تسعى المصارف إلى تحقيقها سواءً إسلامية أم تقليدية، لأن عدم تحقيق الأرباح وحدوث الخسائر سيؤدي إلى تآكل حقوق الملاك وتصفية المصرف وإنهاء أعماله، حيث أنها تتأثر بعوامل عديدة لا سيما السياسة النقدية المتبعة في الدولة، وقد شهد الاقتصاد السوري تراجعاً قياسيً وانتكاساً حاداً نجم عن الحرب واضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية والعقوبات الاقتصادية، أدت لتعرضه لاختلالات هيكلية في السياسة النقدية وقد ينجم عنها تقلبات في ربحية المصارف الإسلامية، وهذا ما يدفع الحكومة للتدخل باستخدام سياستها النقدية لحل تلك الاختلالات والتقلبات.

ومما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيس الآتي:

كيف تؤثر السياسة النقدية في ربحية المصارف الإسلامية في سورية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل السؤالين الفرعيين الآتين:

4- ما مدى تأثير السياسة النقدية في ربحية المصارف الإسلامية في سورية؟

5- هل توجد علاقة توازنية على المدى الطويل بين متغيرات السياسة النقدية وربحية المصارف الإسلامية في سورية؟

3- أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدفين الآتين:

1- الوقوف على واقع السياسة النقدية في سورية، ومعرفة مدى تأثيرها في ربحية المصارف الإسلامية في سورية.

2- بناء نموذج قياسي لأثر السياسة النقدية في ربحية المصارف الإسلامية في سورية.

4- أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة في الجانبين الآتين:

**الجانب العلمي:** تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال دراسة وتحليل واقع السياسة النقدية في سورية ومدى تأثيره في ربحية المصارف الإسلامية، إذ لا يزال هذا التأثير مصدر جدل ومحور نقاش بين الباحثين وأصحاب القرار للأثار المترتبة عليه، حيث أتت هذه الدراسة لتتكامل مع الدراسات والأبحاث السابقة الباحثة في ذات المجال، وإثراء مكتبة البحث العلمي.

**الجانب العملي:** تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة لكونها تتناول موضوعاً حيوياً ومتجدداً من خلال توضيح أثر السياسة النقدية في ربحية المصارف الإسلامية في الاقتصاد السوري، حيث أنَّ عمل المصارف الإسلامية لا يقل أهمية عن نظيرتها التقليدية لتحقيق انتقال فعال للسياسة النقدية في الاقتصاد، ويتوقع أنَّ تكون نتائج هذه الدراسة محل اهتمام: المودعين، والمالكين، والإدارات المصرفية والجهات الرقابية.

#### 5- فرضيات الدراسة: للإجابة عن تساؤلات مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيتين الآتيتين:

##### الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسة النقدية في ربحية المصارف الإسلامية في سورية.

##### الفرضية الثانية:

لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين السياسة النقدية وربحية المصارف الإسلامية في سورية.

#### 6- منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وبهدف الوصول إلى نتائج علمية وتفسيرها بطريقة موضوعية تتسجم مع تساؤلات المشكلة البحثية، تمَّ الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال الاستعانة بالكتب والأبحاث، والدارسات، والمجلات العلمية، والنشرات والتقارير الدورية المنشورة، والمؤتمرات والندوات المتعلقة بموضوع الدراسة، والبيانات والتقارير المالية التي تنشرها الجهات الرقابية والاشرفية في سورية، ومنشورات مصرف سورية المركزي، حيث تمَّ استخراج متغيرات الدراسة منها، ومن ثم اختبار الفرضيات من خلال إجراء التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام البرنامج الإحصائي EVIEWS10، وتفسير النتائج التي تمَّ التوصل إليها.

#### 7- حدود الدراسة: تم تقسيم حدود الدراسة إلى:

- **الحدود المكانية:** يهتم البحث بدراسة المصارف الإسلامية في سورية وهي (بنك البركة، بنك الشام، البنك الدولي الإسلامي).

- **الحدود الزمانية:** الفترة الممتدة من عام 2011 وحتى عام 2024.

8- **أدوات جمع البيانات:** تمَّ الاعتماد على البيانات والتقارير المالية وبواقع بيانات ربعية مستخرجة من التقارير ينشرها مصرف سورية المركزي ومنشورات المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية، والتي تغطي السلسلة الزمنية محل الدراسة.

#### 9- متغيرات الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة المتغيرات الآتية:

- **المتغيرات المستقلة:**

- معدل نمو الكتلة النقدية الحقيقية  $M2r$ .

- سعر الصرف.

- المتغير التابع: معدل العائد على حقوق الملكية.

#### 10- الدراسات السابقة:

• دراسة (بركاني، 2023): بعنوان "أثر السياسة النقدية على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلية للبنوك الإسلامية دراسة على عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2008-2015)".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلية للبنوك الإسلامية، وتمثلت أهم نتائج الدراسة في وجود علاقة طويلة توازنية بين الاحتياطي النقدي القانوني وحجم الائتمان والتمويل الممنوح من طرف بنوك عينة الدراسة، ومنه فالسياسة النقدية فعالة في التأثير على حجم الائتمان والتمويل من طرف البنوك

العاملة بالجزائر على المدى الطويل من خلال الاحتياطي القانوني، ولقد أوصت الدراسة بضرورة قيام بنك الجزائر بتطوير إطار فعال للسياسة النقدية وذلك بما يسمح في مرحلة الزواج بامتصاص الفائض للتحكم في الضغوط التضخمية، وفي حالة الانكماش ضمان منح التمويل للقطاعات الأكثر مساهمة في تنويع مصادر توليد الدخل.

• دراسة (الوادي، 2019): بعنوان "كفاءة السياسة النقدية في الإسلام – دراسة مقارنة".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان كفاءة السياسة النقدية الإسلامية في كل من الأردن والسودان، وذلك من خلال تحديد قدرتها على التأثير في الادخار والاستثمار، بحيث يتم العمل على استبدال الأدوات النقدية التقليدية بالأدوات النقدية الإسلامية، وأظهرت النتائج أنَّ السياسة النقدية الإسلامية تؤثر بشكل إيجابي في أولويات الاستثمار الموزع قطاعياً، وعلى النحو الذي تنتج السلع الضرورية قبل الحاجيات، والحاجيات قبل التحسينات، وبالتالي، عدالة توزيع الدخل والموارد في المجتمع الإسلامي.

• دراسة (الخلف، 2018): بعنوان "تقييم العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف الإسلامية في سوريا من منظور اقتصادي إسلامي".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان التقييم الشرعي والاقتصادي لعلاقة المصرف المركزي بالمصارف الإسلامية في سوريا، وقد توصل الباحث إلى أن المصرف المركزي في سوريا قد راعى خصوصية المصارف الإسلامية، من حيث تعديل بعض أدوات الرقابة التي لا تتناسب وطبيعة عملها، كنسبة السيولة وسياسة السوق المفتوحة وسعر الخصم، من خلال السماح للمصارف الإسلامية بتملك الأصول الثابتة والمنقولة، وحل مشكلة الملجأ الأخير للسيولة، وعلى النحو الذي أسهم في تجاوز العديد من المشكلات التي تعاني منها المصارف الإسلامية في دول أخرى.

• دراسة (Zaheer- Steven- Van Wijnbergen , 2021):

"The Transmission of Monetary Policy Through Conventional and Islamic Banks"

بعنوان: "نقل السياسة النقدية من خلال البنوك التقليدية والإسلامية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير المصارف الإسلامية والتقليدية بالسياسة النقدية في باكستان، وقد تم اعتماد متغيرات حجم أصول البنك ودرجة سيولته، إضافة إلى طبيعة نشاطه، وذلك خلال الفترة 2010-2020، وتوصلت النتائج إلى أنَّ عمليات الإقراض في المصارف التقليدية صغيرة الحجم ذات السيولة المرتفعة تتأثر بشكل أقل مقارنة بالمصارف التقليدية صغيرة الحجم ذات السيولة المنخفضة، كما تبين أنَّ المصارف كبيرة الحجم لا تتأثر بشكل معنوي بأدوات السياسة النقدية نظراً لمرونتها المرتفعة في إدارة السيولة، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فهي صغيرة الحجم وبالتالي فإنها تستجيب لخدمات السياسة النقدية وينطبق ذلك على المصارف التقليدية صغيرة الحجم.

• دراسة (Islam- Ibrar Alam – Hossain, 2020):

"Examination of Profitability between Islamic Banks and Conventional Banks in Bangladesh: A Comparative Study"

بعنوان: "دراسة مقارنة بين ربحية البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في بنغلاديش"

قارنت هذه الدراسة مؤشرات ربحية المصارف الإسلامية بالمصارف التجارية التقليدية في بنغلادش، وقد تم استخدام مؤشر العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وأشارت النتائج إلى أنَّ الخدمات المصرفية التقليدية أكثر ربحية من المصارف الإسلامية في بنغلادش مقارنة بالمصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة، ويعود ذلك إلى طبيعة عمل المصارف التقليدية التي تعتمد على تحويل المخاطر بدلاً من المشاركة بالمخاطر كما هو الحال في المصارف الإسلامية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: بالرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت موضوع السياسة النقدية وتأثيرها في مختلف المتغيرات الاقتصادية، إلا أنها لم تتناول العلاقة بين السياسة النقدية وربحية المصارف الإسلامية، ولا سيما في الاقتصاد السوري، وذلك خلال فترة زمنية تتسم بالكثير من الصعوبات والتحديات للقطاع المصرفي السوري نتيجة لاضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية، وتمتد هذه الفترة بين عامي (2011-2024).

## 11- الإطار النظري:

### 11-1- السياسة النقدية:

#### 11-1-1- مفهوم السياسة النقدية:

تُعرف السياسة النقدية بأنها "مجموع الإجراءات والتدابير اللازمة التي تسمح بتدخل المصرف المركزي مستخدماً كل آلياته النقدية للتأثير على حجم الائتمان في إطار توسعي أو تقييدي تحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية الكلية (يونس، 2010). كما تُعرّف على أنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقود بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف التشغيل الكامل (Alok, S. and Mridula, W, 2009).

#### 11-1-2- أهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام وتحقيق العمالة والتشغيل الكامل، وضمان استقرار المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية ومحاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري (القطايري، 2010).

#### 11-1-3- أدوات السياسة النقدية من منظور النظام المالي الإسلامي:

تمارس السياسة النقدية تأثيرها على الاقتصاد من خلال الأدوار المتاحة للتأثير على عرض النقود والائتمان، وتتلخص أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي بالآتي:

- **تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية:** إنّ نسبة الودائع الجارية لدى المصارف الإسلامية تكون قليلة جداً مقارنةً بالودائع الاستثمارية، وذلك بسبب تحريم الاكتناز في الإسلام، وفرض الزكاة على الأموال المعطلة، ورغبة المدخرين في الحصول على أرباح بدل إيداعها بدون مقابل، إلا أنّ تجميع كميات كبيرة من هذه الودائع سوف يُشكل مبالغ ضخمة، وبالتالي سوف يتدخل المصرف المركزي لتغيير نسب تخصيص هذه الودائع بتوزيعها على المؤسسات المناسبة، واستعمالها في المجالات المطلوبة بحسب السياسة النقدية المرغوبة، حيث يُمكن استخدام الودائع الجارية في تقديم التمويل القصير الأجل اللازم للمشروعات الاقتصادية المختلفة (دعاس، 2017).

- **السوق المفتوحة:** هي إحدى وسائل المصرف المركزي التي تستخدمها للتأثير في حجم السيولة لدى مصارف القطاع المصرفي للتحكم في قدرتها الائتمانية من خلال بيع أو شراء الأوراق المالية، يقوم المصرف المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية باستخدام هذه الوسيلة، وبذلك يمكن التأثير على حجم النقد المتداول وعرض النقود في الاقتصاد (عبد العال، 2014).

- **الاحتياطي الإجباري:** تُعد من الأدوات المستخدمة للتحكم في عرض النقود، حيث تقوم المصارف بإيداع نسبة معينة من ودائع عملائها لدى المصرف المركزي وتكون نسبة الاحتياطيات على شكل أرصدة أو نقود سائلة وتملك المصارف المركزية سلطة تغيير نسبة الاحتياطي التي تلتزم به المصارف بهدف التأثير على مستوى الاحتياطيات الفائضة لديها، وبالتالي في قدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع (القطايري، 2010).

- **معدل المشاركة في الأرباح والخسائر (كبدل لسعر الخصم):** وهذا يعني تطبيق أسلوب معدل المشاركة في الأرباح والخسائر كبديل لسعر الخصم في المصارف الإسلامية باعتبار أنّ سعر الفائدة مستبعد في المصارف الإسلامية، ومن البدائل التي تحول دون استخدام سعر الفائدة ممثلاً بسعر الخصم (السبهاني، 2012):

1- **إعادة التمويل:** تكون نسبة إعادة التمويل التي يتحصل عليها البنك للتحكم في حجم الائتمان على مستواه مرتبط بنسبة الإقتراض، وهي تلك النسبة المئوية من الودائع تحت الطلب للمصارف الإسلامية، والتي تلتزم بتقديمها كقرض حسن للحكومة، وبالمقابل تحصل على نسبة منها في إطار إعادة تمويله من المصرف المركزي، وهذه النسبة ترتفع وتنخفض حسب الظروف

الاقتصادية، ففي حالة التضخم ترتفع نسبة الاقتراض وتنخفض نسبة إعادة التمويل، وفي حالة الركود العكس تُخفض نسبة الاقتراض وتُرفع نسبة إعادة التمويل (القطايري، 2010).

2- التمويل عن طريق شراء المضاربة والمربحات والمشاركات: في حالة احتياج المصارف الإسلامية للتمويل يمكنها أن تلجأ لبيع مشاركتها أو مرابحتها أو مضاربتها للمصرف المركزي، وهذا الأمر يساعد المصارف الإسلامية من توسيع عملياتها وتنمية نشاطها (عبد العال، 2014).

3- ضبط حدود نسبة المشاركة في الربح والخسارة: بهدف التحكم في حجم الائتمان ودرجة التوسع المطلوب يجب تحديد الحد الأدنى والأعلى لنسب المشاركة في الأرباح بين المصرف والمستثمرين، ويترك للمصارف هامش الحرية في المجال بين الحدين، ويمكن التحكم في حجم الائتمان، فكلما ازدادت هوامش أرباح العمليات الاستثمارية المتاحة للمستثمرين كلما ازدادت إيداعاتهم والعكس صحيح (القطايري، 2010).

- الانقاع الأدبي: وهو تدخل المصرف المركزي لإنقاذ المصارف بالإجراءات الواجب إتباعها لمواجهة مشاكل الاقتصاد، وهذا من منطلق إيمانهم بضرورة تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وذلك بطلبه بطرق ودية غير رسمية من المصارف بتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، وتتوقف فعالية نجاعة هذه الأداة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التعامل معه وثقتها في إجراءاته (صالح، 2010).

ويرى الباحث أن أدوات السياسة النقدية في النظام المالي الإسلامي تعتمد على إدارة السيولة والائتمان دون استخدام سعر الفائدة، مستبدلة إياها بآليات قائمة على المشاركة في الربح والخسارة، والبيع الآجل (المرابحة)، وصكوك الاستثمار، لضبط التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام.

#### 11-2- الربحية في المصارف الإسلامية:

##### 11-2-1- مفهوم المصارف الإسلامية:

تُعرّف المصارف الإسلامية على أنها مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء المجتمع بالأحكام الإسلامية، لتحقيق عدالة في التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح، بغرض تحقيق التنمية الاجتماعية (شهاب، 2012).

كما تُعرف على أنها "تلك البنوك والمؤسسات التي ينص القانون على إنشائها ونظامها الأساسي على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً" (العجلوني، 2012).

ويرى الباحث أن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، تهدف لتقديم الخدمات المصرفية (حفظ أموال، استثمار) دون تعامل بالربا (الفائدة)، وتعتمد على مبدأ تقاسم الأرباح والمخاطر، والتمويل القائم على المعاملات الحقيقية (بيع/إجارة) مثل المرابحة والمضاربة، لتعزيز التنمية العادلة.

##### 11-2-2- خصائص المصارف الإسلامية:

تتفرع خصائص المصارف الإسلامية من قاعدة أساسية هي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وتتمثل أهم خصائص مصارف الإسلامية بالآتي (أبو يوسف، 2013):

- عدم تعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً.
- إرساء مبدأ التكافل الاجتماعي.
- المساهمة في تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً.
- قيام المصرف الإسلامي بممارسة تطهير الأموال المودعة لديه سنوياً وذلك بإخراج الزكاة الواجبة شرعاً متى ما بلغ المال نصاب أو دار عليه الحول.

ويرى الباحث أنَّ المصارف الإسلامية تتميز بكونها مؤسسات مالية تلتزم بأحكام الشريعة، حيث تحظر الربا (الفائدة) والمضاربات المحرمة، وتعتمد على نظام المشاركة في الربح والخسارة، وتستند إلى أصول حقيقية لتمويل المشاريع، وتهدف هذه المصارف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية عبر عقود مثل المراجعة، المشاركة، والإجارة.

### 11-2-3- مفهوم الربحية في المصارف الإسلامية:

تشير الربحية بشكل عام إلى النسبة بين الأرباح الصافية التي حققها المصرف والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق تلك الأرباح، والمقصود بالاستثمارات هو قيمة الأصول أو قيمة حقوق الملكية (سفر، 2013).

أما مفهوم الربحية في المصارف الإسلامية فيمكن التعبير عنه باستخدام مؤشرات ومعايير مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، والمساهمة في إتاحة الموارد أو المصادر المالية، وتزويد إدارات المصارف الإسلامية بفرص الاستثمار والتمويل وتوظيف السيولة، وكذلك تأثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية ببعض العوامل الاقتصادية في القطاع المصرفي، وهيكل الصناعة المصرفية، والقدرات التنظيمية والإدارية لكل مصرف (سبطايل، 2012).

يُعتبر مقياس الربحية للمصرف الإسلامي عن قدرته في مواجهة مخاطر الأعمال والمخاطر المالية الناجمة عن استخدام وتفعيل صيغ التمويل والاستثمار فيه، كما يتطلب هذا المقياس إيجاد التوازن الأمثل بين العائد والمخاطرة (الموسوي، 2009).

ويرى الباحث أنَّ الربحية في المصارف الإسلامية هي العائد المحقق من الأنشطة التمويلية والاستثمارية القائمة على العقود الشرعية (مثل المراجعة، المشاركة، والمضاربة) بدلاً من الفائدة الربوية، إذ يتم تعظيم الأرباح عبر المشاركة في المخاطر والإنتاج الفعلي للسلع والخدمات، مع الالتزام بتوزيع الأرباح على المودعين والمساهمين وفقاً لنتائج الأعمال.

### 11-2-4- العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في ربحية المصارف الإسلامية والتي يتفاوت تأثيرها سلباً أو إيجاباً، وتتنوع هذه العوامل بين داخلية وأخرى خارجية، حيث أنَّ قدرة المصرف الإسلامي على تحقيق الربحية محدودة وليست مطلقة، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى مجموعتين هما (أبو زعيتر، 2006):

- العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية البنوك الإسلامية: وهي (صيغ التمويل، السيولة، كفاية رأس المال، كفاءة الإدارة، حجم الأصول، حجم البنك، عدد موظفي البنك، هيكل الودائع).

- العوامل الخارجية المؤثرة في ربحية البنوك الإسلامية: وهي: (النتائج المحلي الإجمالي، التضخم، السياسة النقدية، حجم القطاع المصرفي، تركيز القطاع المصرفي).

### 11-2-5- مؤشرات ومقاييس الربحية المصرفية:

تعكس نسب الربحية المُحصَّلة النهائية لأداء المصرف ككل خلال الدورة المالية، وتبين مدى قدرة المصرف على تحقيق هدفه الرئيسي الذي يبرر بقاءه واستمراره، وهو الربحية ومن أهمها (الزبيدي، 2002):

**معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):** تدل هذه النسبة على كفاءة المصرف في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد (حقوق المساهمين) على توليد الأرباح، أي أنَّ هذا المؤشر يبين ربحية الوحدة النقدية المستثمرة من قبل المالكين، حيث أنَّه كلما ارتفع هذا المعدل، كلما دلَّ على كفاءة الإدارة في تحقيق عائد أكبر، ويُعد هذا المقياس للربحية هو الأهم للمساهمين في المصرف، لأنَّه يربط بين مقدار ما قاموا بتوظيفه من أموال في المصرف وبين الدخل المتحقق من عمليات المصرف (Brigitte, R. and Mallick, 2016).

ويمكن حساب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100\%$$

يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار أثر القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (لأن الربح المستخدم في حسابه هو الربح الكلي بعد الضريبة EAT أياً كان مصدره)، إضافةً إلى القرارات المتعلقة بالضرائب، ويعكس كفاءة إدارة المصرف في إدارة جانبي الميزانية أو المهارة في استخدام الأصول (كفاءة التشغيل) والمهارة في تركيب هيكل المطلوبات (الكفاءة المالية) لتحقيق أفضل عائد ممكن للملاك، ويعد الأكثر تعبيراً عن الربحية لأنه النتيجة النهائية لجميع أنشطة المصرف والقرارات التي اتخذت خلال العام (أبو زعيتر، 2006).

## 12- الدراسة العملية:

### 12-1- نموذج الدراسة:

من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة، وبغرض تحقيق أهداف الدراسة بخطوات منهجية صحيحة قام الباحث باستخدام أسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية PANEL DATA، حيث تمّ جمع بيانات الدراسة من مجموعة من المصارف (3) مصارف للفترة (2011-2024)، وتكتسب هذه النماذج أهميتها نظراً لأنها تأخذ في الحسبان أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، كما تتمتع نماذج PANEL DATA بالعديد من المزايا منها (الجمال، 2012):

- التحكم في عدم تجانس التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المنفردة مقطعية أو زمنية.
- تعطي البيانات الطولية كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية، وكذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات وزيادة الدقة في التنبؤ من خلال زيادة عدد المشاهدات.

تأخذ البيانات الطولية ثلاثة أشكال رئيسية من النماذج وهي:

- النموذج التجميعي: Pooled Regression Model (PRM)

- نموذج التأثيرات الثابتة: Fixed Effects Model (FEM)

- نموذج التأثيرات العشوائية: Random Effects Model (REM)

### • اختبارات التحديد (اختيار النموذج الملائم للدراسة):

من أجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تمّ الاعتماد على الاختبارين الآتيين:

- اختبار مضاعف Breusch-Pagan LM Lagrange: يقوم هذا الاختبار على المفاضلة بين كل من النموذج التجميعي وبين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، واختيار أفضل نموذج يظهر العلاقة بين المتغيرات، فإذا كان LM عند مستوى معنوية أقل 0.05 فإننا نرفض فرضية H0 (النموذج التجميعي) ونقبل الفرضية H1 (نموذج التأثيرات العشوائية والثابتة) (ادريوش، 2014).

وتُعطى فرضيات اختبار LM كالآتي:

H0: نقبل النموذج التجميعي.

H1: نقبل نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية.

- اختبار Hausman: يقوم هذا الاختبار على المفاضلة بين كل من نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أقل 0.05 فإننا نرفض فرضية H0 (نموذج التأثيرات العشوائية) ونقبل الفرضية H1 (نموذج التأثيرات الثابتة).

وتُعطى فرضيات اختبار Hausman كالآتي:

- H0: نقبل نموذج التأثيرات العشوائية.

- H1: نقبل نموذج التأثيرات الثابتة.

الجدول رقم (1): نتائج اختبار مضاعف LM للمفاضلة بين كل من النموذج التجميعي وبين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.

| النموذج                 | F    | F القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار | النموذج الملائم للدراسة |
|-------------------------|------|--------------------------------------|-------------------------|
| العائد على حقوق الملكية | 1.53 | 0.45                                 | التجميعي                |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews10.

من خلال الجدول رقم (1) يلاحظ أنَّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار  $F < 0.05$  لنموذج (العائد على حقوق الملكية، العائد على الموجودات) وعليه نقبل فرضية  $H_0$  ونرفض فرضية  $H_1$ ، أي نرفض نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية والنموذج الملائم هو النموذج التجميعي.

وبما أنَّ نتيجة اختبار مضاعف LM أظهرت أنَّ النموذج التجميعي هو الأنسب من نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، فلا داعي لإجراء اختبار Hausman .

## 12-2 الوصف الإحصائي للبيانات:

يوضح الجدول رقم (2) الوصف الإحصائي للبيانات:

الجدول رقم (2): الوصف الإحصائي للبيانات

|             | ROE      | EXR      | M2r      |
|-------------|----------|----------|----------|
| Mean        | 0.08     | 664.7084 | 5090040. |
| Median      | 0.03     | 436.0000 | 3746103. |
| Maximum     | 0.59     | 4522.000 | 13747407 |
| Minimum     | -0.03    | 45.00000 | 1843152. |
| Std. Dev.   | 0.20     | 877.7270 | 3318193. |
| Skewness    | -0.96    | 1.963104 | 0.943547 |
| Kurtosis    | 11.08    | 6.083224 | 2.732607 |
| Jarque-Bera | 1,012.51 | 161.9890 | 23.61205 |
| Probability | 0.00     | 0.000000 | 0.000007 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews10.

من خلال الجدول رقم (2) يلاحظ الآتي:

➤ تراوح معدل العائد على حقوق الملكية بين 3%- و 59%، ما يعني وجود تباين كبير بين المصارف المدروسة والناجم أساساً عن اختلاف حجم القطع البنوي، كما أنَّ الارتفاع الكبير في معدل العائد على حقوق الملكية كان نتيجةً لانخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع كتلة الأرباح بالقطع البنوي، وهذا ما انعكس بشكل ايجابي على مؤشرات الربحية لدى المصارف الاسلامية، كما بلغ المتوسط الحسابي 8% وبانحراف معياري قدره 20% وهذا ما يؤكد على التباين الحاصل في الأداء وفق هذا المؤشر.

➤ تراوح سعر الصرف بين 4522 - 45 وبمتوسط بلغ 664.7084 ليرة سورية للدولار الأمريكي، مما يشير إلى أنَّ الليرة السورية كانت تعاني من انخفاض في قيمتها خلال الفترة المدروسة.

➤ تراوح العرض النقدي بين 1843152.- و 13747407، وبمتوسط بلغ 5090040 مليون ليرة سورية، مما يشير إلى أنَّ حجم النقد المتداول كان يتزايد خلال الفترة المدروسة.

➤ التذبذب الحاصل في متغيرات الدراسة أثر على التوزيع الطبيعي لهذه المتغيرات، فحسب القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera البالغة 0 لكافة المتغيرات أنها أقل من 0.05، وهذا ما يدل على عدم وجود توزيع طبيعي للمتغيرات.

➤

### 12-3 – الارتباط المتعدد بين المتغيرات:

يوضح الجدول رقم (3) الارتباط المتعدد بين المتغيرات:

الجدول رقم (3): درجات الارتباط بين متغيرات الدراسة

|     | ROE  | EXR  | M2r  |
|-----|------|------|------|
| ROE | 1.00 | 0.19 | 0.07 |
| EXR | 0.19 | 1.00 | 0.44 |
| M2r | 0.07 | 0.44 | 1.00 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EVIEWS10.

توفر نماذج PANEL خاصية تخفيض مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، والتي تُعدّ من المشاكل التي تؤثر على نتائج النموذج إذ يؤدي هذا الارتباط إلى اختفاء معنوية المعالم، ويتضح من خلال الجدول رقم (3) عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، حيث بلغ معامل الارتباط 0.44 بين سعر الصرف والكتلة النقدية.

### 12-4 – اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

تُعد دراسة استقرار السلاسل الزمنية من الخطوات الهامة في تكوين نماذج PANEL، فمن المحدّات الأساسية لاختيار نموذج معين دون آخر هو درجة استقرار السلاسل الزمنية:

الجدول رقم (4) :نتائج اختبار استقرار سعر الصرف

|                                                              |           |         |          |     |
|--------------------------------------------------------------|-----------|---------|----------|-----|
| Series: D(EX)                                                |           |         |          |     |
| Exogenous variables: None                                    |           |         |          |     |
| User-specified lags: 1                                       |           |         |          |     |
| Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel |           |         |          |     |
| Balanced observations for each test                          |           |         |          |     |
| <b>Cross-</b>                                                |           |         |          |     |
| Method                                                       | Statistic | Prob.** | sections | Obs |
| Null: Unit root (assumes common unit root process)           |           |         |          |     |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process)       |           |         |          |     |
| ADF - Fisher Chi-square                                      | 150.103   | 0.0000  | 3        | 156 |
| PP - Fisher Chi-square                                       | 240.271   | 0.0000  | 3        | 156 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EVIEWS10.

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أنّ كافة الاختبارات تشير إلى أنّ المتغير مستقر عند الفرق الأول.

ويوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير الكتلة النقدية:

الجدول رقم (5): نتائج اختبار استقرار الكتلة النقدية

Series: (M2r)

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

|                                                        |           |         |          |     |
|--------------------------------------------------------|-----------|---------|----------|-----|
| <b>Cross-</b>                                          |           |         |          |     |
| Method                                                 | Statistic | Prob.** | sections | Obs |
| Null: Unit root (assumes common unit root process)     |           |         |          |     |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) |           |         |          |     |
| Im, Pesaran and Shin W-stat                            | -11.7225  | 0.0000  | 3        | 156 |
| ADF - Fisher Chi-square                                | 160.820   | 0.0000  | 3        | 156 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EVIEWS10.

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أنَّ كافة الاختبارات تشير إلى أنَّ المتغير مستقر عند المستوى.  
ويوضح الجدول رقم (6) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير العائد على حقوق الملكية:  
الجدول رقم (6): نتائج اختبار استقرار معدل العائد على حقوق الملكية

|                                                              |           |         |          |     |
|--------------------------------------------------------------|-----------|---------|----------|-----|
| Series: D (ROE)                                              |           |         |          |     |
| Exogenous variables: Individual effects                      |           |         |          |     |
| User-specified lags: 1                                       |           |         |          |     |
| Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel |           |         |          |     |
| Balanced observations for each test                          |           |         |          |     |
| Method                                                       | Statistic | Prob.** | sections | Obs |
| Null: Unit root (assumes common unit root process)           |           |         |          |     |
| Levin, Lin & Chu t*                                          | -2.84202  | 0.0022  | 3        | 156 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process)       |           |         |          |     |
| Im, Pesaran and Shin W-stat                                  | -2.65128  | 0.0040  | 3        | 156 |
| ADF - Fisher Chi-square                                      | 36.7980   | 0.0249  | 3        | 156 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (6) أنَّ كافة الاختبارات تشير إلى أنَّ المتغير مستقر عند الفرق الأول.  
من خلال نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية يلاحظ أنه يوجد اختلاف في درجات استقرار السلاسل

## 12-5- اختبار التكامل المشترك:

يهدف اختبار التكامل المشترك إلى التأكد فيما إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وتتنوع الاختبارات الممكنة تطبيقها ولعلَّ من أهمها اختبار KAO للتكامل المشترك ففي حال كانت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار أقل من 0.05 ما يعني وجود هذه العلاقة ويوضح الجدول رقم (24) نتائج اختبار التكامل المشترك بين الكتلة النقدية، سعر الصرف، العائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم (7): نتائج اختبار KAO للتكامل المشترك بين (الكتلة النقدية، سعر الصرف، العائد على حقوق الملكية)

|                   |           |        |
|-------------------|-----------|--------|
| t-Statistic       |           | Prob.  |
| ADF               | -3.005164 | 0.0013 |
| Residual variance | 0.024950  |        |
| HAC variance      | 0.014244  |        |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (7) وجود علاقة تكامل مشترك بين العائد على حقوق الملكية، سعر الصرف والكتلة النقدية حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار 0.0013 وهي أقل من 0.05.

## 12-6- نتائج نموذج PANEL ARDL:

يوضح الجدول رقم (8) نتائج نموذج PANEL ARDL للعلاقة بين سعر الصرف، الكتلة النقدية، والعائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم (8) : نتائج نموذج PANEL ARDL (الكتلة النقدية، سعر الصرف، العائد على حقوق الملكية)

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.*    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| Long Run Equation  |             |                       |             |           |
| M2r                | 0.115977    | 0.021079              | 5.502116    | 0.0000    |
| EX                 | -0.238355   | 0.049280              | -4.836789   | 0.0000    |
| Short Run Equation |             |                       |             |           |
| COINTEQ01          | -0.330573   | 0.045323              | -7.293737   | 0.0000    |
| D(M2r)             | 0.248791    | 0.225883              | 1.101417    | 0.2716    |
| D(M2r (-1))        | 0.288125    | 0.255387              | 1.128187    | 0.2602    |
| D(EX)              | 0.163837    | 0.150198              | 1.090806    | 0.2763    |
| D(EX (-1))         | -1.003636   | 0.305819              | -3.281801   | 0.0012    |
| C                  | 0.027143    | 0.022307              | 1.216774    | 0.2247    |
| Mean dependent var | -0.002158   | S.D. dependent var    |             | 0.161569  |
| S.E. of regression | 0.136005    | Akaike info criterion |             | -1.749214 |
| Sum squared resid  | 5.253240    | Schwarz criterion     |             | -1.002830 |
| Log likelihood     | 375.8616    | Hannan-Quinn criter.  |             | -1.452189 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews10.

من خلال الجدول رقم (8) يلاحظ الآتي:

➤ على المدى قصير الأجل لا يوجد أثر للعرض النقدي في العائد على حقوق الملكية في المصارف المدروسة، في حين يتحول إلى أثر إيجابي على المدى طويل الأجل، أي أنّ كل زيادة بمقدار 1% في العرض النقدي تؤدي إلى زيادة بمقدار 0.12% في العائد على حقوق الملكية في المصارف المدروسة.

➤ يوجد أثر معنوي سلبي لسعر الصرف في معدل العائد على حقوق الملكية على المدى قصير الأجل، حيث أنّ نمو بمقدار 1% في سعر الصرف سيؤدي إلى انخفاض النمو بمقدار 1% في معدل العائد على حقوق الملكية، وبقي ذات الأثر السلبي على المدى طويل الأجل إلا أنّ أثرها يتقلص فزيادة بمقدار 1% في سعر الصرف سيؤدي إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.24% على المدى الطويل الأجل

➤ بلغ معامل تصحيح الخطأ 0.33 - أي أنّ 33% من الأخطاء تصحح كل ربع وتحتاج المصارف المدروسة للوصول للعلاقة طويلة الأجل ما يقارب 3 أرباع ما يدل على انخفاض قدرة المصارف المدروسة على المواءمة بين ربحيتها والتغيرات الحاصلة في السياسة النقدية.

## 12-7 - عدد فترات التباطؤ المثلى:

يقوم مفهوم فترة التباطؤ على الفترة الزمنية اللازمة لحصول أثر متغير في آخر، والجدول رقم (9) يوضح عدد فترات التباطؤ المثلى لنموذج (سعر الصرف، الكتلة النقدية، العائد على حقوق الملكية):

الجدول رقم (9): عدد فترات التباطؤ لنموذج الدراسة

| Lag | LogL      | LR       | FPE       | AIC       | SC         | HQ        |
|-----|-----------|----------|-----------|-----------|------------|-----------|
| 0   | -375.1870 | NA       | 0.001986  | 2.292043  | 2.326580   | 2.305819  |
| 1   | 546.8893  | 1821.799 | 7.85e-06  | -3.241754 | -3.103605* | -3.186648 |
| 2   | 566.2605  | 37.9206* | 7.37e-06* | -3.3046*  | -3.062849  | -3.208*   |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (9) أنّ معظم المعايير أشارت إلى أنّ عدد فترات التباطؤ المثلى هو 2 في النموذجين، ما يعني احتمالية ظهور أثر متغير في آخر بعد ربعين.

### 13- النتائج:

في ضوء ما تقدم يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- من خلال التوصيف الإحصائي للمتغيرات المدروسة خلال فترة الدراسة تبين أن متوسط سعر الصرف 664.7084 ليرة سورية للدولار الأمريكي، مما يشير إلى أن الليرة السورية كانت تعاني من انخفاض قيمتها، وبلغ متوسط العرض النقدي بلغ 5090040 مليون ليرة سورية، مما يشير إلى أن حجم النقد المتداول في سورية كان يتزايد خلال الفترة المدروسة، متوسط معدل العائد على حقوق الملكية 8%.

- من نتائج اختبار جذر الوحدة تبين أن العرض النقدي والعائد على حقوق الملكية مستقران عند المستوى، كما تبين عدم استقرارية لسعر الصرف عند المستوى واستقرارها عند الفرق الأول، ويمكن تفسير ذلك باضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية والعقوبات الاقتصادية والسعي لإعادة الإعمار، والتي أثرت بمجملها في المتغيرات الاقتصادية والنقدية بشكل غير منظم وغير متوقع، وتدهور كبير في عجلة الانتاج وانكماش في الناتج المحلي الإجمالي وتدهور قطاع التصدير، إضافة إلى السياسة النقدية المتبعة من قبل السلطات النقدية، كاعتماد سعر صرف مختلف لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية بحسب الأهمية النسبية للقطاع ودوره في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تأثر سعر الصرف بمجموعة من العوامل الهيكلية في بنية الاقتصاد السوري والتي شكلت ضغطاً مستمراً عليه.

- لا يوجد أثر معنوي على المدى قصير الأجل للعرض النقدي في العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية المدروسة، في حين يتحول إلى أثر إيجابي على المدى طويل الأجل، ويمكن تفسير ذلك باتباع السلطة النقدية في سورية سياسة نقدية توسعية خلال فترة الدراسة، والتي أدت بدورها إلى زيادة الأموال المتاحة للاستثمار لدى المصارف، مما يعزز من قدرتها على تمويل المشاريع وتنمية الأصول.

- يوجد أثر معنوي سلبي لسعر الصرف في معدل العائد على حقوق الملكية على المدى قصير الأجل في المصارف الإسلامية المدروسة، وبقي ذات الأثر السلبي على المدى طويل الأجل إلا أن أثرها يتقلص بزيادة بمقدار 1% في سعر الصرف سيؤدي إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية المدروسة بمقدار 0.24% على المدى الطويل الأجل، ويمكن تفسير ذلك باضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية والعقوبات الاقتصادية، والتي أثرت بمجملها في مختلف المتغيرات الاقتصادية والنقدية بشكل غير منظم وغير متوقع، وهذا أدى إلى تأثر سعر صرف بمجموعة من العوامل، والتي شكلت ضغطاً مستمراً عليه، مما زاد من مخاطر تقلبات سعر الصرف واتباع المصارف المدروسة لسياسة متحفظة في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، والتخوف من الاستثمار في مثل هذه الظروف.

- أشارت النتائج إلى أن عدد فترات التباطؤ المثلى هو 2 في النموذجين، ما يعني احتمالية ظهور أثر متغير في آخر بعد ربعين، ويمكن تفسير ذلك بكون الاقتصاد السوري يعاني من مشكلات بنيوية عميقة، يمكن فهمها واختصارها وتكثيفها على المستوى الكلي، بأن هذا الاقتصاد يأخذ شكل "اقتصاد زراعي، ريعي، شبه صناعي"، وبالتالي زيادة حدة تلك المشكلات، وتعمق الخلل بين متغيرات الاقتصاد الكلي، وخاصة في ظل التراجع الواضح لدور النفط في الاقتصاد كمورد، وتراجع دور الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وضعف الإنتاجية الاجتماعية، والاستمرار في تعميق القطاع الريعي في أغلبه على حساب باقي القطاعات، وغياب رؤية إصلاحية إستراتيجية شاملة متكاملة اقتصادية واجتماعية.

### 14- المقترحات:

في ضوء النتائج والتحليلات السابقة والتي تعكس أثر السياسة النقدية في ربحية المصارف الإسلامية، يقترح الباحث الآتي:

- تفعيل أدوات السياسة النقدية وفق أسس موضوعية واقتصادية من طرف خبراء اقتصاديين دون إدخال الجوانب السياسية، وذلك بغرض دعم المصارف الإسلامية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

- اتباع سياسة نقدية متوازنة للعمل على احتواء الضغوط التضخمية والحد من ارتفاع الأسعار بهدف تحقيق الاستقرار في بيئة عمل المصارف الإسلامية.
- ضرورة تبني الحكومة لسياسات نقدية واضحة، قائمة على بيانات ودراسات اقتصادية قياسية تراعي بنية وخصائص المصارف الإسلامية.
- إنشاء مراكز أبحاث مستقلة أو تابعة للمصرف المركزي تقوم بمتابعة المتغيرات النقدية والاقتصادية على الصعيد الدولي، ودراستها وتحليلها من أجل التنبؤ بتأثيرها في ربحية المصارف الإسلامية.

#### 15- المراجع :

أولاً: المراجع باللغة العربية:

#### • الكتب:

- 1- أدريوش، دحماني محمد، (2014)، الاقتصاد القياسي، جامعة جيلالي ليايس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر.
- 2- دعاس جمال، (2017)، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر.
- 3- الزبيدي، حمزة محمود. (2002). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط 2، دار الوراق للنشر، عمان، الأردن.
- 4- سبطايل، مصطفى كمال، (2012)، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 5- السبهاني، عبد الجبار، (2012)، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 6- سفر، أحمد، (2013)، المصارف الإسلامية: العمليات، إدارة المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية، بيروت، منشورات اتحاد المصارف العربية.
- 7- سليمان، ناصر، (2010)، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، العدد 7، مجلة الباحث، ورقلة، الجزائر.
- 8- شهاب، أحمد سعيد العززي. (2012). إدارة البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
- 9- صالح، صالح، (2010)، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- 10- عبد العال، أحمد رمزي محمد. (2014). العلاقات التبادلية بين معدلات الدولة وفعالية السياسة النقدية، المكتب العربي للمعارف، الإسكندرية، مصر.
- 11- العجلوني، محمد محمود. (2012). البنوك الإسلامية، ط 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 12- القطابري، محمد ضيف الله، (2010)، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية -نظرية، تحليلية، قياسية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 13- يونس، محمود. (2010). اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر.

#### • رسائل الماجستير وأطروحات دكتوراه:

- 14- أبو يوسف، محمد أحمد علي، (2013)، العلاقة بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية دراسة مقارنة، كلية التجارة بنين، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

- 15- أبو زعيتر، باسل، (2006)، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 16- بركاني، سوسن، (2023)، أثر السياسة النقدية على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلية للبنوك الإسلامية دراسة على عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2008-2015)، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصد مرباح، ورقلة، الجزائر.
- 17- الجمال، زكريا يحيى، (2012)، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد 21، جامعة الموصل، العراق.
- 18- الخلف، محمد، (2018)، تقييم العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف الإسلامية في سوريا من منظور اقتصادي إسلامي، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.
- 19- الوادي، حازم، (2019)، كفاءة السياسة النقدية في الإسلام – دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.
- 20- الموسوي، حيدر يونس كاظم (2009)، أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية الأردن والسعودية- حالة تطبيقية للفترة (1990 - 2007)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

ثانياً: المراجع باللغة الانكليزية:

- 1- Alok, S. and Mridula, W. (2009). "Business Environment". Uncertain Supply Chain Management, 9(3), 439-430. DOI:10.5267/j.uscm.2009.6.007
- 2- Brigitte, R. and Mallick, A. (2016). "Exchange Rate Shocks and Monetary Policy in Russia". Journal of Marketing Education, 41(1), 30-46. DOI:10.1177/0273475318803417.
- 3- K. Anwarul Islam, Ibrar Alam, and Sk. Alamgir Hossain, (2020), "Examination of Profitability between Islamic Banks and Conventional Banks in Bangladesh: A Comparative Study", Research in Business and Management, Vol.1, No. 1 , Macrothink Institute Publications, pp. 78-89.
- 3- Sajjad Zaheer, Steven Ongena, and Swedar Van Wijnbergen, (2021), "The Transmission of Monetary Policy Through Conventional and Islamic Banks", Amsterdam, Tinbergen Institute Publications, Discussion, Paper No. TI 2012-048/2.